التوزيع الجغرافي لصناعة الخشب والأثاث ومشكلاته في محافظة البصرة

الباحثة هدى أحبيني عاشور البيضاني **أ.م .د. راشد عبد راشد الشريفي**

جامعة البصرة / كلية الآداب / قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافي

الكلمات الأكثر تداول بالبحث (صناعة ،والأخشاب ، والتوزيع الجغرافي ، وتباين المكاني ، وخريطة التوزيع ، ومشكلات الصناعة ، والتوطن ، والمادة الأولية ، والأيدي العاملة ، والسوق) .

المستخلص :

تعد صناعة الخشب والأثاث من الصناعات التحويلية المهمة في محافظة البصرة من خلال مساهمتها في العملية الاقتصادية في المجتمع البصري وذلك من خلال استقطابها للأيدي العاملة وتنوع منتجاتها لسد حاجة السوق المحلي للمحافظة والتسويق للمحافظات المجاورة وتطوير وتحسين حجم الإنتاج ونوعيته فضلاً عن تحقيقها أرباحاً وإيرادات عالية ،لذلك يهدف البحث دراسة واقع التصنيف والتوزيع الجغرافي لصناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة ومشكلاته ،وقد تبين من خلال الدراسة أنه يتباين التوزيع الجغرافي لهذه الصناعة من قضاء لآخر إذ تنتشر في المناطق التي يتركز فيها السكان كونه عامل يرتبط ويحدد حجم الطلب المباشر على منتجات هذه الصناعة ، فضلاً عن وجود البنى التحتية لاسيما في المناطق الصناعية ، إذ تركزت أكثر الصناعات الخشبية في قضاء البصرة بنسبة (٤٧،٥%) ، وجاء بالمرتبة الثانية قضاء الزبير نسبة (١٣،٨%) ، ويأتي قضاء أبي الخصيب المركز الثالث نسبة (١٣،١٦%) ، أما قضاء شط العرب فيحتل المركز الرابع بنسبة (٩،١%) ، والقضاء الذي احتل المركز الخامس قضاء المدينة بنسبة (٧،٧%) ، ومن ثم قضاء القرنة الذي احتل المرتبة السادسة بنسبة (٧،١%) ، وأخيراً يحتل قضاء الفاو نسبة (١،٣%) من إجمالي معامل صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة ، ومن أهم المشكلات التي تواجه هذه الصناعة ارتفاع أسعار المواد الأولية ، والمنافسة الحادة مع المنتجات الأجنبية المستوردة مما أثر في منتجات هذه الصناعات في محافظة البصرة فضلاً عن مشاكل الأيدي العاملة والتلوث البيئي ومشاكل سوء تخزين الخشب ناهيك عن مشاكل الموقع الصناعي وعدم توفر الأراضي لإقامة المصانع وارتفاع أجور المعامل وغيرها .

المقدمة :

تعد الصناعة من أهم الأنشطة لما لها من دور مهم وكبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحتل صناعة الخشب والأثاث موقعاً مهماً بين القطاعات الصناعية المختلفة وتمثل كذلك أحد الفروع الرئيسة للصناعات التحويلية لما تسهم به من تحقيق وفورات ومزايا اقتصادية عديدة ، لذا كان للجغرافي دور بارز في تناول مثل هذه الدراسات ولاسيما من ناحية الاهتمام في التوزيع الجغرافي لهذه الصناعة وعوامل توطنها وتطورها والتحديات والمشاكل التي تواجهها ، ولغرض تحديدها ووضع الخطط لمعالجتها ينبغي دراسة وفهم هذه المشكلات من خلال الدراسة الميدانية ومراقبة العملية الإنتاجية لهذه الصناعة في محافظة البصرة .

أولاً :مشكلة البحث :-

تتلخص مشكلة الدراسة بـــ(هل هنالك تباين في التوزيع الجغرافي لصناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة بحسب أقضيتها ؟، وهل كان توزيعها الجغرافي انعكاساً لعوامل توطنها ؟ ، وما المشاكل والتحديات التي تحول دون تطور هذه الصناعة ونموها ؟) .

ثانياً : فرضية البحث:-

يفترض البحث:-

١- وجود تباين بين أقضية محافظة البصرة في تركز صناعة الخشب والأثاث نتيجة انعكاس عوامل توطنها.

٢- تتصف الصناعات الخشبية في محافظة البصرة بصغر حجمها والغالبية العظمى تابعة للقطاع الخاص.

٣- يفترض وجود جملة من المشكلات الصناعية التي تواجه صناعة الخشب والأثاث مما أثر في نموها وتطورها في محافظة البصرة .

ثالثاً : هدف البحث:-

يهدف هذا البحث إلى دراسة صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة بحسب تصنيفها وتوزيعها الجغرافي على مستوى أنواع منتجات هذه الصناعة وعلى مستوى الوحدات الإدارية في المحافظة وأثر عوامل التوطن عليها ، وتحليل أهم المشكلات والتحديات التي تواجه صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة .

رابعاً : منهجية البحث:-

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج منها:

١-المنهج الأصولي أو النظامي: الذي يهتم بدراسة المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة ..

٢-المنهج الوصفي : المتمثل بدراسة صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة من خلال الدراسة الميدانية لها .

٣-المنهج الاستقرائي : وهو يعتمد كذلك على الدراسة الميدانية لصناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة في الحصول على البيانات والمعلومات من خلال المشاهدة والملاحظة المباشرة للظاهرة والمقابلات الشخصية مع أصحاب معامل النجارة .

خامساً : حدود البحث:-

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بحدود محافظة البصرة كما يتضح من الخريطة (١) ، التي تقع في أقصى الجزء الجنوبي من العراق وتمتد ما بين دائرتي عرض (٢٩،٠٥° - ٣١،٢٠°) شمالاً وقوسي طول (٤٦،٤٠° – ٤٨،٣٠°) شرقاً ، ويحدها من الشمال محافظتا ذي قار وميسان ومن الشرق إيران ومن الجنوب الخليج العربي والكويت ومن الغرب محافظة المثنى ، وتتكون المحافظة من سبعة أقضية كما تشير الخريطة (٢) (قضاء البصرة وقضاء أبي الخصيب وقضاء الزبير وقضاء القرنة وقضاء الفاو وقضاء شط العرب وقضاء المدينة) كما وتضم المحافظة ثماني نواحي (ناحية الهارثة وسفوان وأم قصر والدير والثغر والنشوة وعز الدين سليم وناحية الصادق) وتبلغ مساحتها ١٩٠٧٠ كم٢ [١] . ويبلغ عدد سكان المحافظة عام ٢٠١٨ (٢٩٠٨٣٩١) نسمة [٢] ، أما الحدود الزمانية للدراسة فهي تتحدد من خلال واقع صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة لعام (٢٠١٨).

سادساً : أهمية الدراسة :

١ - تمثل صناعة الخشب والأثاث أهمية كبيرة لإشباع رغبة المستهلك وفي استقطاب الأيدي العاملة ومن الضروري تسليط الضوء عليها .

٢ - اهتمام الباحث الجغرافي في دراسة الواقع الصناعي وتحليل العوامل التي اثرت في توزيعه وذلك من أجل تشخيص المشاكل في سبيل وضع الحلول المناسبة لها وتطويرها .

٣ - تعد الصناعات الخشبية من أهم الصناعات في القطاع الخاص في محافظة البصرة ولها دور في تحقيق القيمة المضافة والناتج المحلي.

سابعاً : هيكلية البحث :-

تضمنت هذه الدراسة مبحثين، فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات ، الأول تناول التوزيع الجغرافي لصناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة بحسب أقضية المحافظة البالغة سبعة أقضية وذلك من خلال معرفة عدد المعامل وعدد العاملين في كل قضاء مع بيان مناطق تركزها وأثر كل عامل فيها وركز المبحث الثاني على المشاكل التي تواجه هذه الصناعة .

خريطة رقم (٢)

الوحدات الادارية لمحافظة البصرة

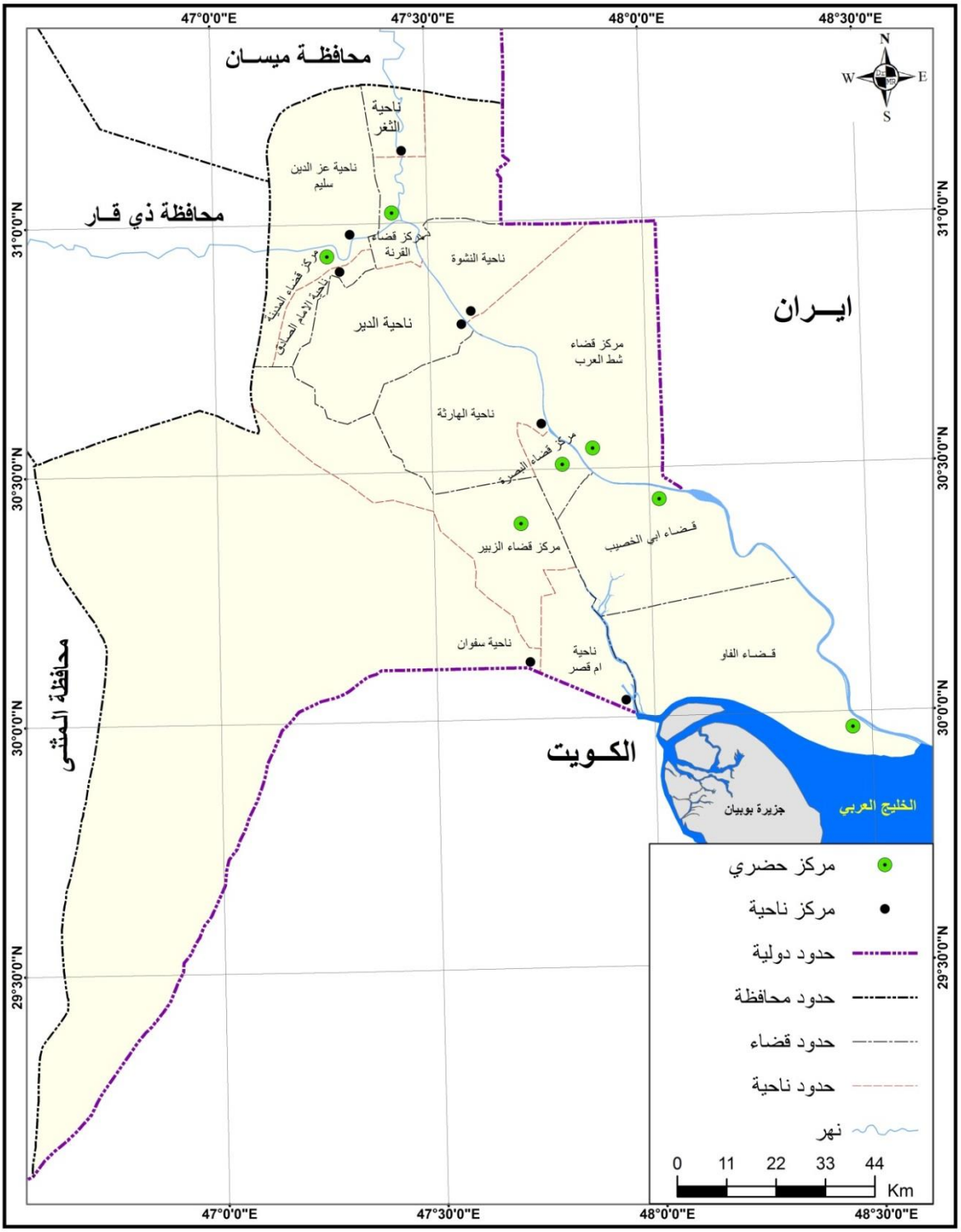

المصدر : الجمهورية العراقية ، الهيأة العامة للمساحة ، خريطة محافظة البصرة الإدارية ، مقياس رسم ١:١٠٠٠٠٠ ، ٢٠١٩ .

المبحث الأول : التصنيف الصناعي والتوزيع الجغرافي لصناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة

يهدف هذا المبحث إلى دراسة تصنيف صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة وتوزيعها الجغرافي وذلك من خلال معرفة عدد المعامل وعدد العاملين في كل قضاء مع بيان مناطق تركزها وأثر عوامل التوطن الصناعي في ذلك التوزيع على مستوى الوحدات الإدارية في كل قضاء (البصرة ، الزبير ، أبي الخصيب ، القرنة ، المدينة ، شط العرب ، الفاو).

يقصد بالتصنيف إيجاد معيار معين تتجمع فيه الحقائق المتناظرة في فئات معينة لتيسير دراستها وإجراء المقارنات المطلوبة ، ذلك لأن دراسة الحقائق أو المشاهدات المفردة قد تكون محالاً للباحث وتصبح جهوده مضيعة للوقت لصعوبة السيطرة عليها من ناحية ولكونها لا تؤدي إلى إيجاد معايير شاملة يركن إليها الباحث من ناحية أخرى [٣] .

إن التصنيف الصناعي هو عبارة عن تبويب معين للأنشطة الصناعية ومشاريعها وفقاً لوظائفها في عملية التقسيم الاجتماعي للعمل .

هنالك عدة أنواع من التصنيفات تنتمي إلى ثلاث مجاميع رئيسة هي :

أ- التصنيف الوضعي للأنشطة الصناعية : أي كل دولة على حدة وفقاً لمستوى الخصائص المحلية لصناعتها سواء الدول المتقدمة منها أم النامية .

ب- التصنيف الإقليمي : وهو تصنيف أكثر شمولاً من التصنيف الوضعي ، ويستخدم في أكثر من دولة في ضمن إقليم أو منطقة كبيرة معينة ، كالتصنيف المتبع في الدول الإسكندنافية والتصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي .

ج- التصنيف الدولي : وهو عبارة عن تصنيف وضعي أو إقليمي معدل بحيث يمكنه أن يستوعب أغلب الأنشطة في رقعة كبيرة من العالم ، وهو أكثر شيوعاً لكونه يستخدم في توحيد الإحصاءات والدراسات والمقارنات الدولية .

ويوجد في العالم حالياً تصنيفان دوليان للنشاط الاقتصادي عامة وللصناعة خاصة ، ويعدان من أهم التصنيفات المستخدمة في التصنيف الصناعي وهما :

١- التصنيف الصناعي القياسي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية والمعدل ويرمز له (ISIC4) (International Standard Industrial Classification) وهذا التصنيف وضع في الدوائر الإحصائية للأمم المتحدة والمستخدم في الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية .

٢- التصنيف الدولي:

الذي كان متبعاً في الدول الاشتراكية (مجلس التعاضد الاقتصادي المسمى (الكوميكون) (The Council For Mutual Economic Assistance) [٤]، ويضم النشاط الصناعي أنواعاً لا حصر لها من الصناعات تختلف في موادها الأولية أو طرائق إنتاجها أو طبيعة استخدامات منتجاتها وتختلف في حجمها وطاقاتها وفي تقنيتها وحاجاتها إلى نوع أو آخر من مصادر الوقود والطاقة وكيفية تمويلها وعائدية ملكيتها وحجم العاملين ومهاراتهم فضلاً عن تباين متطلباتها الموقعية إلى غير ذلك ، ولذا أصبح إيجاد أسس للتصنيف أمراً في غاية الأهمية للوصول إلى توحيد بياناتها واخضاعها للتحليل والمقارنة ، وجاء التصنيف الدولي للصناعة بصيغة موحدة لذلك ، [٥] ويضم كل قسم منها ثلاثة مستويات أي (الباب -الفصل - الفرع) في حين أن كل باب منها يضم تسعة فصول وأن كل فصل يضم فروعاً يوافق عددها أنواع المشاريع الصناعية في الفرع بحيث لا يزيد عدد فروعها الفرعية عن تسعة أرقام ، وتقع صناعة الخشب والأثاث في الباب جيم (الصناعات التحويلية) القسم السادس عشر(صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين باستثناء الأثاث ، صنع أصناف من القش ومواد الضفر) من التصنيف الدولي ، أنظر جدول رقم (١) .

جدول (١) التصنيف الدولي التنقيح الرابع (I.S.I.C.4) لنشاط صناعة الخشب والأثاث لسنة ٢٠١٨

الباب	القسم	المجموعة	الفرع	اسم الصناعة
جيم	١٦			صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين ، باستثناء الأثاث ، صنع أصناف من القش ومواد الضفر
		١٦١	١٦١٠	نشر ومسح الاخشاب
		١٦٢		صنع منتجات من الخشب والفلين ومواد الضفر
			١٦٢١	صنع رقائق من قشرة الخشب والألواح المصنوعة من الخشب
			١٦٢٢	صنع منتجات ومشغولات النجارة اللازمة لعمال البناء
			١٦٢٣	صنع الأوعية الخشبية
			١٦٢٩	صنع منتجات خشبية أخرى ، صنع أصناف الفلين والقش ومواد الضفر
	٣١	٣١٠	٣١٠٠	صنع الأثاث
			٣٠١١	صناعة السفن والقوارب

المصدر : الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على :

١- جمهورية العراق ، الأمم المتحدة ، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الاحصاءات ، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة التنقيح الرابع ، ٢٠٠٩، ص٥٥.

٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دليل التصنيف السلعي على مستوى الصناعة المعتمد على دليل التصنيف الدولي التنقيح الرابع (ISIC.4) (المحدث) ، ٢٠١٨.

وتصنف صناعة الخشب والأثاث بحسب الحجم * والقطاع فيتبين من الجدول (٢) والشكل (١) صناعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة تصدر صناعة الخشب والأثاث الصغيرة الحجم المرتبة الأولى بـ(١٠٦٧)معملاً وبنسبة ٩٨،٨% ثم المرتبة الثانية تأتي صناعة الخشب والأثاث متوسطة الحجم (٩) معامل وبنسبة ٠،٨% وأخيراً تشكل صناعة الخشب والأثاث كبيرة الحجم (٣) معامل وبنسبة ٠،٣% ، ويتضح كذلك من جدول (٢) والشكل (٢) تفوق القطاع الخاص بشكل كبير من إجمالي عدد معامل صناعة الخشب والأثاث والبالغة (١٠٧٦) معملاً وبنسبة ٩٩،٧% من مجموع صناعة الخشب والأثاث في المحافظة ثم يليه القطاع العام بنسبة ٠،٣% ، التي تشمل كلاً من معمل شركة ابن ماجد وشركة النهرين العامة لطباعة وإنتاج المستلزمات التربوية وإعدادية الصناعة ، وفيما يخص دراسة تصنيف صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة بحسب نوع الصناعة فيشير الجدول (٢) والشكل (٣) تصدر صناعة الموبيليات المرتبة الأولى بواقع (٤٨٣) معملاً بنسبة ٤٤،٨% من مجموع معامل محافظة البصرة ويرجع سبب تصدر المرتبة الأولى لهذه الصناعة وذلك بسبب الارتباط المباشر لمنتجات مع المواطن البصري لسد حاجاته من المنتجات مثل غرف النوم والبوفيات والكناتير وغيرها ، ثم تأتي في المرتبة الثانية صناعة الأبواب والجرجوبة (٤٠٢) معمل بنسبة ٣٧،٣% من إجمالي صناعة الخشب والأثاث في المحافظة إذ تسهم هذه الصناعة بتوفير أحد أهم متطلبات مواد البناء الخشبية الرئيسية مثل الأبواب والجرجوبة، وتحتل المرتبة الثالثة صناعة إطار الصور (٥٤) معملاً بنسبة ٥،٠% من مجموع معامل الصناعة الخشب والأثاث في المحافظة ، ثم يليه صناعة النقش CNC (٤٣) معملاً بنسبة ٣،٩٨% ، ومن ثم صناعة المطابخ التركية (٢٩)معملاً بنسبة ٢،٧% ، يليه صناعة الأقفاص (٢٣) معملاً وبنسبة ٢،١٣% ، ومن ثم صناعة الرحلات المدرسية (٢٠) معملاً وبنسبة (١،٩%)، يليه صناعة الدوشمة (١٥) معملاً وبنسبة ١،٤% ، ومن ثم تليه صناعة الزوارق (٧) معامل وبنسبة ٠،٧% من مجموع معامل محافظة البصرة ، ومن ثم صناعة جراخة الخشب (٣) معامل بنسبة ٠،٣% من مجموع معامل محافظة البصرة .

*** - يعتمد العراق تصنيف الصناعات حسب الحجم على معيار الأيدي العاملة ، (١ - ٩) عامل صناعات صغيرة ، من (١٠ - ٢٩) عامل صناعات متوسطة ، (٣٠فأكثر) عامل صناعات كبيرة.**

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الإحصاء الصناعي ، ٢٠١٨.

جدول (٢) عدد معامل صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة بحسب الحجم والقطاع لعام ٢٠١٨

نوع الصناعة	عدد المعامل							
	القطاع			الحجم			مجموع معامل محافظة البصرة	النسبة %
	العام	المختلط	الخاص	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة		
الأبواب والجرجوبة	-	-	٤٠٢	-	٢	٤٠٠	٤٠٢	٣٧،٣
الموبيليات	-	-	٤٨٣	١	٣	٤٧٩	٤٨٣	٤٤،٨
الجراخة	–	-	٣	-	-	٣	٣	٠،٣
النقش CNC	-	-	٤٣	-	١	٤٢	٤٣	٣،٩٨
الدوشمة	–	-	١٥	–	-	١٥	١٥	١،٤
الرحلات المدرسية	٣	-	١٧	٢	١	١٧	٢٠	١،٩
المطابخ التركية	-	-	٢٩	-	٢	٢٧	٢٩	٢،٧
الزوارق (المشاحيف)	-	-	٧	-	–	٧	٧	٠،٧
الأقفاص	-	-	٢٣	-	-	٢٣	٢٣	٢،١٣
إطار الصور	-	-	٥٤	-	–	٥٤	٥٤	٥،٠
المجموع	٣	-	١٠٧٦	٣	٩	١٠٦٧	١٠٧٩	١٠٠

المصدر : الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على :

١- - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٨

٢- - الاتحاد الصناعي ، فرع البصرة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٨ .

٣- - الدراسة الميدانية .

شكل (١) التوزيع النسبي لمعامل صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة حسب الحجم لعام ٢٠١٨

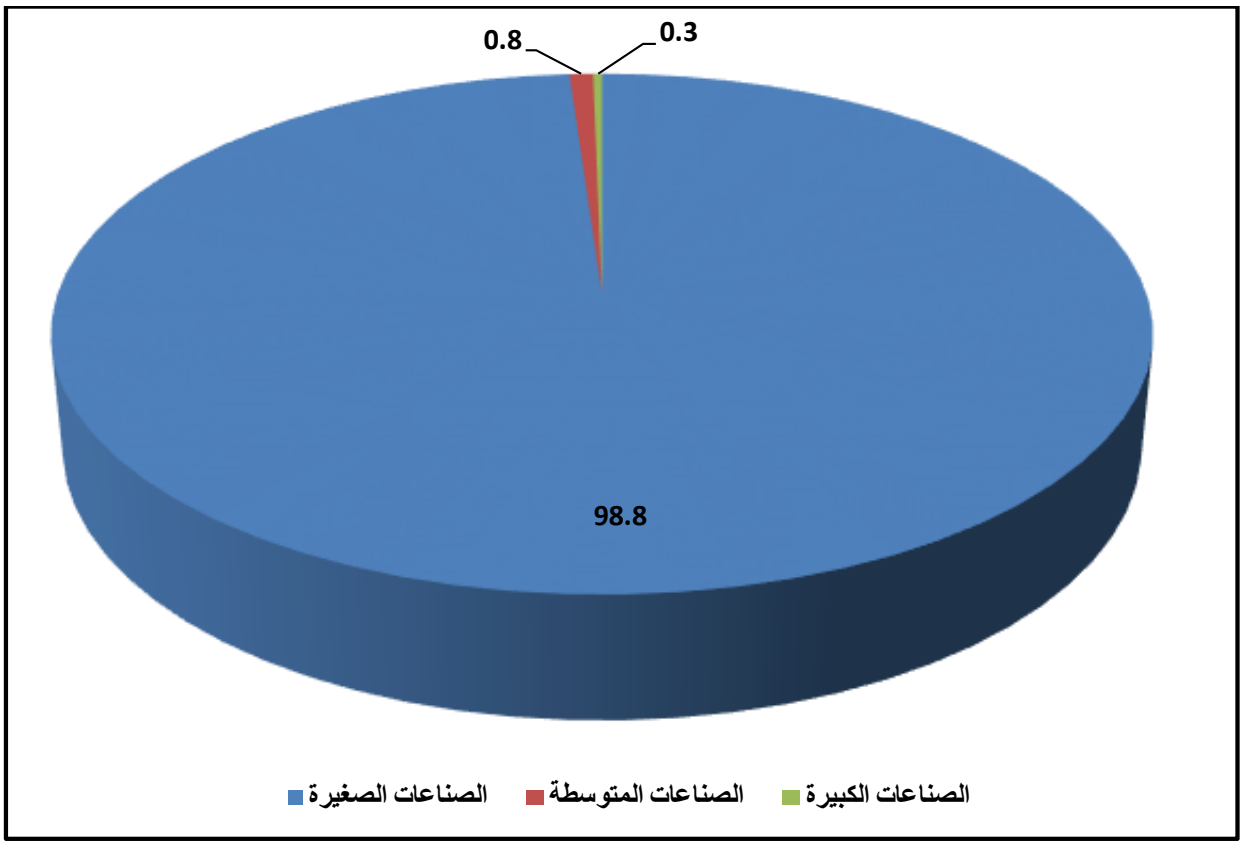

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (٢) .

شكل (٢) التوزيع النسبي لمعامل صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة حسب القطاع لعام ٢٠١٨

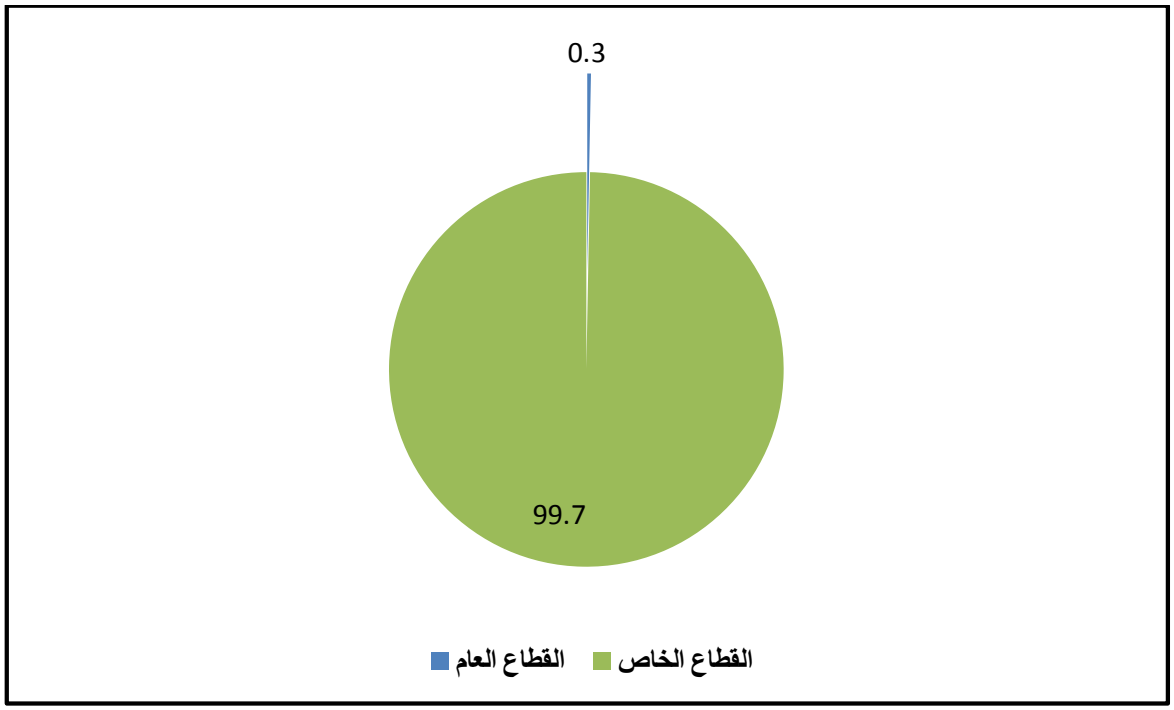

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (٢) .

شكل (٣) نسبة كل نوع لصناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة لعام ٢٠١٨

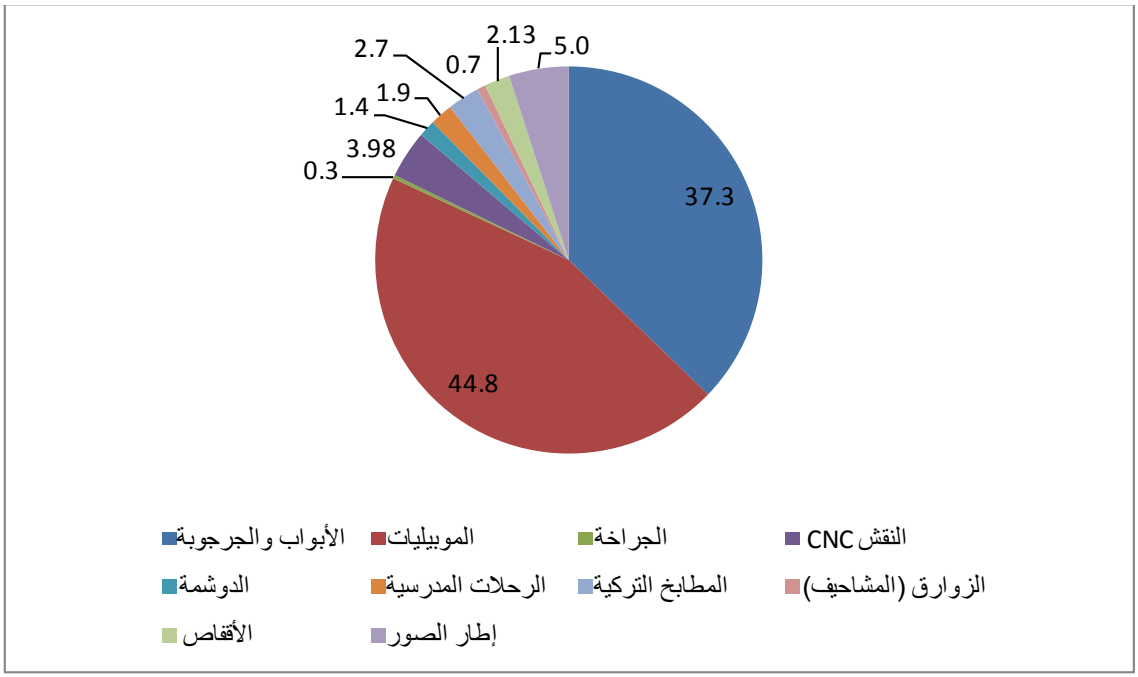

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (٢) .

يوضح الجدول (٣) والخريطة (٣) وجود (١٠٧٩) معملاً لصناعة الخشب والأثاث لعام ٢٠١٨ في محافظة البصرة ، ويلاحظ أن هناك تبايناً مكانياً في توزيع صناعة الخشب والأثاث على مستوى أقضية المحافظة ، إذ احتل قضاء البصرة المركز الأول في عدد المعامل (٥١٣) وبنسبة ٤٧،٥% من إجمالي معامل صناعة الخشب والأثاث في المحافظة ، وتميز قضاء البصرة من دون غيرها من أقضية المحافظة الأخرى بانتشار وتركز مختلف أنواع الصناعات الخشبية ، كما يعد قضاء البصرة مركزاً مهماً للأقضية الأخرى ، ففيه تتركز جميع الشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية والخدمات الصحية والخدمات التعليمية التي تكون بحاجة لمنتجات هذه الصناعة ، كما أن وجود المناطق الصناعية الرئيسة في قضاء البصرة يعد أهم مقومات الجذب الصناعي لصناعة الأخشاب ولاسيما في منطقة حمدان الصناعية ومنطقة صناعية البيضاني وصناعة العبايجي ومنطقة الصناعة والتخزين في حي الحسين ومنطقة القبلة وسوق الجمهورية ومنطقة الكزيزة ومنطقة بريهة ومنطقة الهارثة حي الانتصار والماجدية وحي الأصدقاء وكرمة علي والعسافية وقرب مركز ناحية الهارثة وقرب جسر الحشد الشعبي وحي الكفاءات قرب مدرسة المواهب الابتدائية حي الشعلة (المدينة) وشارع التأميم وشارع موسى الكاظم وشارع الصنكر وشارع القسم قرب مدرسة المصير الواحد وسوق القسم والتي لا زالت بعض معامل صناعة الخشب والأثاث تمارس أعمالها في تلك المناطق ، كما أسهم وجود أكبر المناطق التجارية في قضاء البصرة مثل صناعية البصرة القديمة ومنطقة سوق البصرة القديمة قرب مصرف السيف ومنطقة

نظران قرب متوسطة النضال ومنطقة التحسينية سوق الأصفر ومنطقة المشراق الجديد وسوق العقيل وشارع بشار والعشار في توطن وجذب وانتشار صناعة الأخشاب في هذه المناطق ، فضلاً عن ذلك التركز السكاني الكبير في القضاء مقارنة بالأقضية الأخرى الذي يشكل نسبة ٤٧،٥%، ويحتل قضاء الزبير المركز الثاني بـ (١٤٩) معملاً وبنسبة ١٣،٨% من إجمالي معامل صناعة الخشب والأثاث في المحافظة ، وتنتشر هذه الصناعة في قضاء الزبير في عدة مناطق وبصفة خاصة في مناطق سوق الجت والمناطق القريبة من سوق سوادي إذ تكون الحركة التجارية واسعة في هذه المناطق وتنتشر صناعة الأخشاب في جميع نواحي قضاء الزبير مثل ناحية سفوان وناحية خور الزبير وناحية أم قصر ، ويأتي قضاء أبي الخصيب في المركز الثالث بـ(١٤٢) معملاً وبنسبة ١٣،١٦% من المجموع الكلي لصناعة الخشب والأثاث في المحافظة ، إذ يتميز أراضي قضاء أبي الخصيب من دون غيره بكونه يتصف بصفة الأرض الزراعية أي أن حرفة صناعة الخشب والأثاث تمارس في البيوت والبساتين ، أما قضاء شط العرب فيحتل المركز الرابع بـ(٩٩) معملاً وبنسبة ٩،١% والقضاء الذي احتل المركز الخامس بعدد معامله فكان قضاء المدينة بـ(٨٤) معملاً وبنسبة ٧،٧% ، ومن ثم قضاء القرنة بـ(٧٧) معملاً وبنسبة ٧،١% ، ويحتل قضاء الفاو المرتبة الأخيرة بعدد معامل صناعة الخشب والأثاث بـ (١٥) معملاً وبنسبة ١،٣% من إجمالي معامل صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة.

جدول (٣)

التوزيع الجغرافي لمعامل صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة بحسب الأقضية لعام ٢٠١٨

نوع الصناعة	البصرة		الزبير		أبي الخصيب		شط العرب		الفاو		القرنة		المدينة		المجموع الكلي	
	معمل	%	معمل	%	معمل	%	معمل	%	معمل	%	معمل	%	معمل	%	معمل	%
الابواب والجرجوبة	١٧٠	٣٣،١٣	٦٩	٤٦،٣٠	٥١	٣٥،٩١	٣٩	٣٩،٣٩	٣	٢٠	٣٤	٤٤،١٥	٣٦	٤٢،٩	٤٠٢	٣٧،٣
الموبيليات	٢٤٦	٤٧،٩٥	٥٨	٣٨،٩٢	٦٤	٤٥،١	٤٢	٤٢،٤٢	٦	٤٠	٣٠	٣٨،٩٦	٣٧	٤٤،٠٤	٤٨٣	٤٤،٨
الجراخة	٢	٠،٤	١	٠،٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٠،٣
النقش CNC	٢٥	٤،٩	٤	٢،٧	٧	٤،٩٢	٢	٢،٠٢	-	-	١	١،٣	٤	٤،٨	٤٣	٣،٩٨
الدوشمة	١٢	٢،٣٣	-	-	١	٠،٧٠	١	١،٠١	١	٦،٧	-	-	-	-	١٥	١،٤
الرحلات المدرسية	٩	١،٨	٦	٤،٠٢	١	٠،٧٠	٢	٢،٠٢	-	-	٢	٢،٦	-	-	٢٠	١،٩
المطابخ التركية	٢٤	٤،٧	-	-	٣	٢،١١	١	١،٠١	-	-	-	-	١	١،١٩	٢٩	٢،٧
زوارق (المشاحيف)	-	-	-	-	١	٠,٧٠	-	-	٤	٢٦،٧	-	-	٢	٢،٣٨	٧	٠،٧
الأقفاص	٣	٠,٦	٥	٣،٤	٤	٢،٨١	٧	٧،١	-	-	٢	٢،٦	٢	٢،٣٨	٢٣	٢،١٣
إطار الصور	٢٢	٤،٣	٦	٤،٠٢	١٠	٧،١	٥	٥،١	١	٦،٧	٨	١٠،٤	٢	٢،٣٨	٥٤	٥،٠
المجموع	٥١٣	١٠٠	١٤٩	١٠٠	١٤٢	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٥	١٠٠	٧٧	١٠٠	٨٤	١٠٠	١٠٧٩	١٠٠

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على :

١-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،قسم الإحصاء الصناعي ،بيانات غير منشورة ،٢٠١٨ .

٢ - الاتحاد الصناعي ، فرع البصرة ، بيانات غير منشورة ،٢٠١٨.

٣-الدراسة الميدانية .

خريطة رقم (٣)

التوزيع الجغرافي لمعامل صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة حسب الأقضية لعام ٢٠١٨

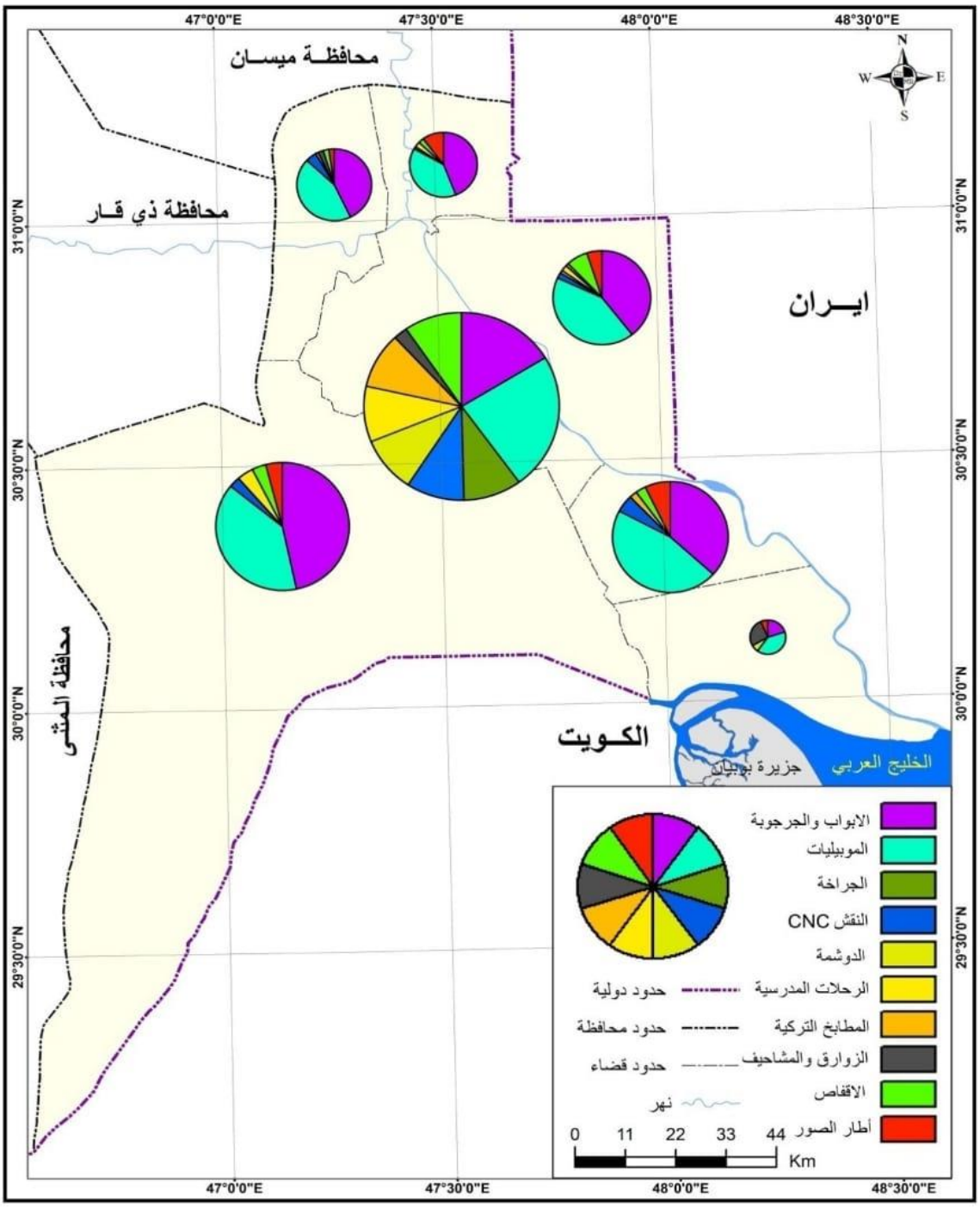

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (٣) .

وقد أسهم تنوع صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة باستقطاب عدد كبير من الأيدي العاملة للعمل في هذه الصناعة مما أفضى إلى توفر فرص العمل ، ويمكن دراسة الأيدي العاملة من حيث توزيعها الجغرافي كما يتضح من الجدول (٤) والخريطة (٤) أن مجموع الأيدي العاملة في صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة لعام ٢٠١٨ بلغ (٢٧٨٠) عاملاً ، واحتل المرتبة الأولى من حيث الأيدي العاملة قضاء البصرة بـ(١٥٩٩)عاملاً بنسبة ٥٧،٥١% من إجمالي العاملين في صناعة الخشب والأثاث في المحافظة ويرجع سبب ذلك إلى توطن جميع أنواع صناعة الخشب والأثاث في قضاء البصرة ، أما قضاء أبي الخصيب فيحتل المرتبة الثانية من حيث الأيدي العاملة (٢٦٨)عاملاً بنسبة ٩،٦٤% من المجموع الكلي للأيدي العاملة في صناعة الخشب والأثاث التي تركز أغلبها في صناعة الأبواب والجرجوبة والموبيليات ، ويأتي قضاء الزبير بالمرتبة الثالثة من حيث الأيدي العاملة البالغة (٢٦٣)عاملاً وبنسبة ٩،٤٦ % من إجمالي العاملين في صناعة الخشب والأثاث ، ويحتل المرتبة الرابعة قضاء المدينة (٢٥٣) عاملاً وبنسبة ٩،١% من إجمالي العاملين في صناعة الخشب والأثاث في المحافظة وتركزت الأيدي العاملة في صناعة الموبيليات والأبواب والجرجوبة والنقش CNC وإطار الصور ، ويحتل المرتبة الخامسة قضاء شط العرب (٢٢٦)عاملاً بنسبة ٨،١% من المجموع الكلي للعاملين في صناعة الخشب والأثاث في المحافظة ، إذ يعمل في صناعة الموبيليات والأبواب والجرجوبة والأقفاص ، ويأتي قضاء القرنة بالمرتبة السادسة من حيث الأيدي العاملة (١٣٩)عاملاً وبنسبة ٥% ، ويحتل قضاء الفاو المرتبة الأخيرة من حيث الأيدي العاملة (٣٢)عاملاً وبنسبة ١،١% من المجموع الكلي للأيدي العاملة في صناعة الخشب والأثاث في المحافظة.

جدول (٤)

التوزيع الجغرافي لأعداد العاملين صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة بحسب الأقضية لعام ٢٠١٨

نوع الصناعة	البصرة		الزبير		أبي الخصيب		شط العرب		الفاو		القرنة		المدينة		المجموع الكلي	
	عامل	%	عامل	%	عامل	%	عامل	%	عامل	%	عامل	%	عامل	%	عامل	%
الابواب والجرجوبة	٣٨٨	٢٤،٣	١١٨	٤٤،٩	٩٨	٣٦،٦	٩١	٤٠،٣	٤	١٢،٥	٦٣	٤٥،٣٢	١٠٨	٤٢،٧	٨٧٠	٣١،٣
الموبيليات	٧٤٢	٤٦،٤٠	١٠٩	٤١،٤٤	١١٥	٤٢،٩١	٩٧	٤٢،٩٢	٩	٢٨،١٢	٥٦	٤٠،٣	١١٢	٤٤،٣	١٢٤٠	٤٤،٦٠
الجراخة	٣	٠،٢	٢	٠،٧٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥	٠،٢
النقش CNC	٨٥	٥،٣١	٨	٣،٠٤	٢٢	٨،٢٠	٣	١،٣٢	-	-	٢	١،٤٣	١٢	٤،٧	١٣٢	٤،٧٤
الدوشمة	٢٧	١،٧	-	-	١	٠،٤	٧	٣،١	١	٣،١٢	-	-	-	-	٣٦	١،٣
الرحلات المدرسية	١٦٩	١٠،٦	١٠	٣،٨٠	٢	٠،٧٤	٣	١،٣٢	-	-	٤	٢،٩	-	-	١٨٨	٦،٨
المطابخ التركية	١٣٣	٨،٣١	-	-	٥	١،٨٦	٣	١،٣٢	-	-	-	-	٣	١،٢	١٤٤	٥،٢
زوارق (المشاحيف)	-	-	-	-	٣	١،١١	-	-	١٧	٥٣،٢	-	-	٣	١،٢	٢٣	٠،٩
الأقفاص	٤	٠،٣	١٠	٣،٨٠	٤	١،٤٩	١٤	٦،٢	-	-	٢	١،٤٣	١٠	٣،٩٥	٤٤	١،٦
إطار الصور	٤٨	٣،٠	٦	٢،٣	١٨	٦،٧١	٨	٣،٥٣	١	٣،١٢	١٢	٨،٦٣	٥	١،٩٧	٩٨	٣،٥٢
المجموع	١٥٩٩	١٠٠	٢٦٣	١٠٠	٢٦٨	١٠٠	٢٢٦	١٠٠	٣٢	١٠٠	١٣٩	١٠٠	٢٥٣	١٠٠	٢٧٨٠	١٠٠

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

خريطة (٤)

التوزيع الجغرافي للأيدي العاملة في صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة وبحسب نوع الصناعة لعام ٢٠١٨

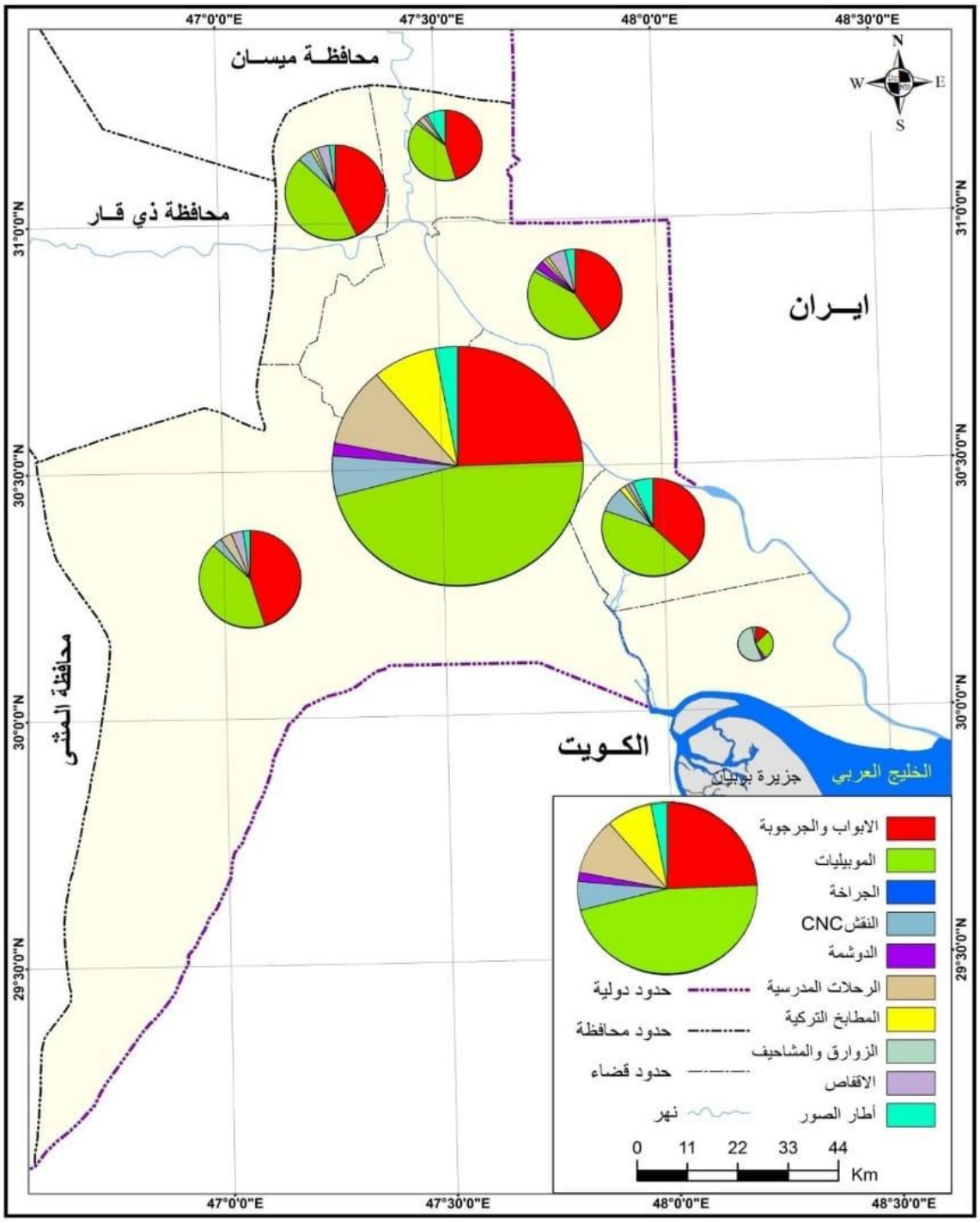

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (٤) .

المبحث الثاني: المشكلات التي تواجه صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة

يهدف هذا المبحث إلى دراسة وتحليل أهم المشكلات والتحديات التي تواجه صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة ، بالرغم مما تتميز به صناعة الخشب والأثاث من مقومات ساعدت على توطنها في محافظة البصرة إلاّ أن هذا لا يعني عدم وجود مشكلات وعقبات تعترض تطور هذه الصناعة ونموها ، ومن أهم هذه المشكلات المادة الأولية والأيدي العاملة والسوق ورأس المال النقدي والصيانة الدورية والغش الصناعي والسياسة الحكومية والتلوث البيئي ومشكلة انقطاع التيار الكهربائي والمنافسة بين الصناعات الخشبية والأثاث ومشكلة مخاطر العمل ومشكلة تخزين مادة الخشب ومشكلة الإيجارات وغيرها، وسوف نتناول هذه المشاكل فيما يأتي :-

أولاً: المادة الأولية :-

تتمثل مشكلة المادة الأولية في صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة بعدة أوجه منها ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تستورد من خارج العراق مثل أخشاب الزان الروماني الذي يبلغ سعرة (٩٠٠) دولار / م^{٣} وخشب جام روماني (٣٧٠) دولاراً/ م^{٣} وخشب جام نمساوي ٣٧٠ دولاراً/ م^{٣} وخشب الجاوي الماليزي ٧٥٠ دولاراً / م^{٣} واضافة إلى تكاليف نقلها بشكل باهظ الثمن قد يصل بعض الأحيان إلى٢٠٠ ألف أو عدم توفرها في السوق المحلي خاصةً أخشاب السنديان أو التأخير في استلام هذه الأخشاب في الميناء والسبب في ذلك التأخير هو أخذ الرسوم الكمركية والإجراءات الإدارية المعقدة وكذلك التأخير في نقلها من الميناء إلى تجار الجملة ، إذ أن اعتماد صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة على المواد الأولية المستوردة من خارج العراق وصعوبة الحصول على هذه المواد يؤثر في المنتجات الخشبية ويقلل من إنتاجية المعمل وكذلك يؤثر في ارتفاع أسعار المواد الأولية مما يقلل من شرائها [٦] ، كما أن غياب دور الحكومة في توفير المواد الأولية ولاسيما الأخشاب أدى إلى تحكم التجار في هذه المواد مما أثر في ارتفاع أسعارها مما يؤدي ذلك إلى تقليص حجم الإنتاج في معامل صناعة الأخشاب ، وبذلك تكون المادة الأولية من العقبات والمشاكل الكبيرة التي تواجه صناعة الأخشاب مما يؤدي إلى توقف الصناعة ، فضلاً عن أن التقلبات في أسعار المادة الأولية يؤدي إلى رفع سعر المنتوج ومقدار العرض والطلب في السوق [٧] .

ثانياً : المناخ : - يؤثر المناخ في المنتجات الخشبية من خلال سقوط الأمطار خلال فصل الشتاء مما يعرقل ويعطل عمل هذه الصناعة ، إذ يؤثر تساقط الأمطار إلى تلف المواد الأولية وخاصة الأخشاب التي يتم خزنها بالعراء بشكل غير جيد ، كما تؤثر الأمطار وتفضي إلى توقف العمل ولاسيما خلال مرحلة كبس الأخشاب أو طلائها وصبغها بالمواد (الدملوك والسبيرتو وغيرها) لأن هذه العملية تتطلب جواً مشمساً وصافياً ، ويتصف مناخ محافظة البصرة بارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف التي تصل في بعض

الأيام لأكثر من (٤٥) مْ أو ارتفاع الرطوبة النسبية بشكل كبير جداً أو هبوب رياح جافة مع هذا الارتفاع وبالتزامن مع انقطاع التيار الكهربائي في الفصل الصيف مما يضطر العامل في هذه الصناعة إلى العزوف عن العمل أو التأخير عن افتتاح المعمل أو التوقف عن ممارسة نشاطه الصناعي حتى إعادة التيار الكهربائي ونلاحظ إن هذا الانقطاع يكون مبرمجاً خلال فصل الصيف وبالتالي يؤثر في إنجاز العمل في الوقت المحدد مما يعرقل من سير العملية الإنتاجية [٨].

ثالثاً : الأيدي العاملة : - بالرغم مما تتميز به محافظة البصرة من ارتفاع أعداد السكان البالغ (٢٩٠٨٣٩١) نسمة في عام ٢٠١٨ ، ومن توفر الأيدي العاملة إلا أنه يلاحظ بعض المشاكل والمعوقات التي تواجه الأيدي العاملة في قطاع الصناعات الخشبية متمثلة بقلة الأيدي العاملة ذات الخبرة والمهارة الفنية وقلة الأجور التي يتقاضاها أو يحصل عليها العامل التي تصل في بعض الأحيان إلى (١٠) آلاف دينار في اليوم ، إن انخفاض أجور الأيدي العاملة يؤثر في استمرار العاملين في العمل وممارسة المهنة وعلى مستواهم المعاشي ويزداد الأمر سوءاً عندما يتحمل العامل أجرة النقل بين المعمل ومقر سكناه وتحمله كذلك أجور الوجبة الغذائية خلال ساعات العمل الطويلة ، وكذلك المشاكل التي تصيب العامل من أمراض الحساسية والربو بسبب الأصباغ والمواد الكيمياوية والصوت المرتفع من الآلات والمكائن والمعدات ، كما يعاني العاملون من غياب كلي في توفير مستلزمات السلامة من أصحاب معامل صناعة الخشب والأثاث أو أجهزة الرقابة الصحية من حيث توفير الملابس الملائمة للصناعات الخشبية والوقاية والحماية للعامل من الإصابات الخطيرة التي تحصل في بعض الأحيان من المكائن وبصفة خاصة ماكنة التشريح وقطع الأخشاب التي تحتاج إلى دقة عالية في التركيز خلال العمل ، كما أنه لا يوجد قانون أو ضمان الاجتماعي يحمي العاملين عند التقدم في السن القانوني والاحالة إلى التقاعد مثل قانون (التقاعد) في جميع الدوائر ومؤسسات الدولة ، أو في حال توقف هذه الصناعة عن العمل أو قلة إنتاجها بسبب عوامل وظروف معينة مثل عادات ومناسبات دينية كشهر رمضان أو شهري محرم وصفر ، إذ يضطر صاحب المعمل إلى تسريح بعض العاملين وتعطيلهم عن العمل ، كما أن أصحاب المعامل يعانون من عدم استمرار العامل بالعمل مما يؤدي إلى ترك العمل في حالة حصوله على فرصة عمل أخرى أكثر نفعاً اقتصاديا وأجراً أو إلى ترك العمل وفتح ورشة صغيرة خاصة به [٩] .

رابعاً- السوق والمنافسة بين الصناعات الخشبية والأثاث:- على الرغم من أهمية السوق المحلي في محافظة البصرة لتصريف وتسويق المنتجات الخشبية وسد حاجة السوق المحلي للمحافظة وكذلك التسويق إلى بعض المحافظات القريبة مثل ذي قار وميسان إلا أنه بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة أنفتاح حدود العراق مع دول الجوار أدى إلى دخول مختلف المنتجات الخشبية والأثاث من دول العالم مما أدى إلى تراجع الصناعات الخشبية ، فضلاً عن وجود عوامل نفسية للمستهلك تتمثل في اعتقاد بعض المواطنين بأفضلية المنتجات القادمة من خارج العراق على حساب المنتجات المحلية المصنعة في المحافظة ، بالإضافة إلى ارتفاع القدرة الشرائية لدى سكان

المحافظة مما أدى تراجع الصناعات الخشبية، ويزاد الأمر سوءاً عندما يكون سعر بيع تلك المنتجات الخشبية المستوردة يساوي أو أقل من تكلفة الإنتاج النهائي للمنتجات الخشبية المصنعة في معامل محافظة البصرة ، إذ تتراوح أسعار الغرف الجاهزة درجة أولى التركية أو الصينية المنشأ بين نصف مليون ومليوني دينار ، بينما يبدأ سعر غرف الإنتاج المحلي من مليونين إلى ثلاثة ملايين دينار للغرفة ستة أبواب طابقين وغرفة سته أبواب طابق واحد بحدود مليون دينار ، وهناك غرف بحسب طلب المستهلك يصل سعرها إلى ٨ ملايين أو ١٠ ملايين دينار ، والمنافسة تأتي في أغلب الأحيان من المنتجات الخشبية الأجنبية في الطراز والتصميم الجديد وهو تحديث طراز المنتج دائما ورخص السعر ، ففي إنتاج الغرف عادةً ما يتم التغيير في التصميم وتخفيض في الأسعار [١٠] . وتتميز المنتجات المحلية بالقوة والمتانة أما المنتجات الأجنبية المستوردة من الخارج فتتصف بجمال ديكوراتها ولكنها تفتقر إلى القوة والمتانة ، إذ أن أصحاب معارض الأثاث يستغلون أصحاب المعامل الذين يشترون منهم الغرف وذلك بدفعهم أسعار منخفضة جداً للغرف مما يؤدي هذا إلى تقليل من أرباح أصحاب المعامل الذين يضطرون للبيع بسعر أرخص لغرض استمرار العملية الإنتاجية والمحافظة عليها والوفاء بالتزاماتهم المالية لأنهم يضطرون للاقتراض لرأس المال من التجار وغيرهم ، مما يضطر باقي أصحاب المعامل إلى تخفيض أسعار منتوجاتهم حتى لا يتكدس الإنتاج لديهم مما يؤدي إلى بيع الإنتاج بسعر أقل .

خامساً : النقل :- على الرغم من وجود الشبكة الواسعة من طرق النقل الرئيسة والفرعية والثانوية في منطقة الدراسة إلا أنها لا تفي بالغرض المطلوب وانما تحتاج إلى تطوير وتأهيل ولاسيما في الأحياء السكنية ومعظم الطرق غير المعبدة والترابية والرديئة قد تتعرض للأمطار فتصبح غير قادرة على نقل المواد الأولية وتعرقل سير النقل عليها مما يؤدي إلى امتناع الكثير من سائقي السيارات إلى الدخول في هذه الأحياء السكنية والأزقة الضيقة مما يؤدي إلى رفع أجور النقل سواء للمواد الأولية أم للإنتاج النهائي [١١] .

سادساً : رأس المال النقدي :- يظهر تأثير عامل رأس المال كأحد معوقات نمو وتطور صناعة الخشب والأثاث في منطقة الدراسة من خلال ارتفاع كلفة إنشاء أي مشروع لصناعة الخشب والأثاث إذ تصل كلفة إنشاء معمل لصناعة النجارة إلى أكثر من ١٠ ملايين دينار ، إذ تتطلب هذه الصناعة المكائن والآلات والمعدات التي تتصف بارتفاع اسعارها مثل المكينة الجامعة c35 إيطالية المنشأ يكون سعرها (٤،٥٠٠،٠٠٠) دينار ، اللولب حجم ٦٠٠ إيطالية المنشأ السعر (١،٥٠٠،٠٠٠) دينار، المنشار شريطي الماني المنشأ السعر(١،٠٠٠،٠٠٠) دينار ، تصفاه ودبل سوري المنشأ السعر(١،٢٥٠،٠٠٠) دينار ، ماكنة تخريم cnc تركية المنشأ السعر(٧،٠٠٠،٠٠٠) دينار ، الرندة إيطالية المنشأ السعر(٤،٠٠٠،٠٠٠) دينار ، الخراطة عراقية المنشأ يتراوح سعرها من (٧٥٠-٥٠٠) الف ، المنشار القرصي إيطالي المنشأ السعر (١،٥٠٠،٠٠٠) دينار ، الرندة عملية واحدة منشأوها من إيران وسوريا والصين سعرها(١،٢٥٠،٠٠٠) دينار [١٢] ، كما تعاني صناعة الخشب والأثاث من مشكلة ضعف التمويل الصناعي ويتجلى ذلك الضعف في التمويل المصرفي ، إذ

على الرغم من وجود المصارف المخصصة في التمويل الصناعي كالمصرف الصناعي ، إلا أن هذا المصرف يعاني من عدم قدرته على تلبية طلبات واحتياجات تمويل المشروعات الصناعية بسبب ضآلة إمكانيات هذا المصرف ، وكذلك ارتفاع نسبة الفائدة على القروض من المصرف الصناعي البالغة (٦%) عام ٢٠١٨ وتكون مدة تسديد القروض كل ثلاث سنوات ، مما يفضي إلى اعتماد أصحاب المعامل على مدخراتهم الشخصية [١٣] .

سابعاً : الصيانة الدورية : ـ تتمثل هذه المشكلة في قلة الأدوات الاحتياطية للمكائن حيث لا يوجد وكلاء للأدوات الاحتياطية لمكائن النجارة ولاسيما القديمة منها وأغلبها تم استيرادها قبل أكثر من ثلاثين سنة وهي مكائن جامعة ذات أحجام مختلفة (٢٢٠٠-٢٠٠٠-١٨٠٠-١٣٠٠) مثل ماكنة الجامعة البلغارية والتركية والمقصود بالجامعة هي الماكنة التي تحوي أربعة عمليات فأكثر وهذه العمليات هي (منقار تثقيب ، فريزا النقش ، رنده تصفية ، منشار تشريح) ، وتعد عملية صيانة المعدات والآلات والمكائن من العمليات المهمة وذلك لمنع حدوث أي عطل أو خلل فني وعدم توفر الأدوات اللازمة لها ، ويؤثر عطل الماكنة في الطاقة الإنتاجية كما أن أي عطل في معدات آلات ومكائن صناعة الخشب والأثاث يتطلب استبدالها أو تصليحها مما يكلف صاحب المعمل مبالغ طائلة ، فضلاً عن رداءة نوعية وكفاءة الآلات ومكائن صناعة الخشب والأثاث الموجودة حالياً في الأسواق مما له أثر ومردود سلبي على العملية الإنتاجية [١٤] .

ثامناً ـ مشكلة انقطاع التيار الكهربائي : تعد الطاقة الكهربائية المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه صناعة الخشب والأثاث ، وتعد مشكلة قلة تجهيز الطاقة الكهربائية للمعامل من أهم المشكلات التي تواجه الصناعة في محافظة البصرة ، إن انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة يعد من أهم المشاكل التي تواجه معامل النجارة وصناعة الأخشاب ، ويتزامن ذلك بعدم توفر خطوط أمبيرية في المعامل وإنما يمتلك بعض أصحاب معامل النجارة مولدات خاصة وبقدرات مختلفة تتراوح بين (٢٥-٥٠) k.v وبحسب عدد المكائن الموجودة في المعمل وبحسب حجم حاجة كل ماكنة من تيار كهربائي ، فكلما زاد عدد المكائن زادت الحاجة إلى مولدات بقدرات عالية لأن أغلب المكائن ذات ثلاثة خطوط (ثري فيز) ، ويستخدم وقود (الكاز أويل) للمولدات التي تتسع خزاناتها بين (٧٠-٤٠) لتراً ، وتستهلك من وقود الكاز أويل في حال انقطاع الكهرباء ليوم كامل ٨ ساعات خلال وقت العمل من (٤٠-٢٠) لتراً ، ويبلغ سعر الكاز أويل للبرميل (٥٠) ألف دينار وفي بعض الأحيان يصل إلى (١٠٠) ألف دينار للبرميل ولاسيما إذا ما علمنا أن سعر اللتر الواحد من الكاز أويل بحدود (٤٠٠) دينار للتر الواحد ، وهو السعر المحدد من وزارة النفط مما يسبب أعباء مالية كبيرة تضاف على كاهل أصحاب المعامل ، ويتأثر العمل بجميع الظروف التي يعيشها البلد كالظروف السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية ، إذ يضطر أصحاب المعامل إلى التوقف أو تقليل الإنتاج خلال المناسبات الدينية ولاسيما أيام عاشوراء وفي شهري محرم وصفر وذلك لقلة اقبال الناس على شراء الأثاث [١٥] .

تاسعاً : الغش الصناعي :- أن الغش الصناعي يتحقق من جانب المخالف بقيامه بأحداث أي تغيير في ذاتية السلعة لم يجر به العرف أو نقض به أصول الصناعة ، على أن تكون السلعة معدة للبيع أو للتعامل وذلك لتغيير حقيقتها أو إخفائها في مظهر مادي غير صحيح ويتم ذلك بأية وسيلة تؤدي إلى التغيير المادي في السلعة عن طريق خلط أو نزع بعض عناصرها النافعة أو صفاتها الطبيعية أو عن طريق صناعتها على أية صورة تؤثر في صفاتها أو فائدتها أو قيمتها أو تؤدي إلى إخفاء عيوبها مما يؤدي إلى الأضرار أو المساس بحقوق المستهلكين ومصالحهم، ويتحقق ذلك عند حصول تقليد العلامات التجارية أو عدم استحصال الموافقات الرسمية للإنتاج أو وضع بيانات وتأشيرات لا تطابق المنتوج المحلي أو استخدام مضافات وصبغات من شأنها أن تضر بالمستهلك أو إخفاء وإزالة تاريخ الإنتاج أو إعادة تغليف المنتوج التالف المنتهي صلاحيته أو إنتاج وتسويق مادة تكون مختلفة تماماً عن المادة المثبتة في مكوناتها أو علامتها التجارية (١٦) ، إن الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بالعراق وبصفة خاصة بعد عام ٢٠٠٣ وما شهده القطاع الصناعي من انخفاض في قدرته الإنتاجية ، نشأ ما يعرف بظاهرة التقليد أو ما يعرف بالغش الصناعي أو التجاري في ظل ضعف الرقابة الحكومية (١٧) ، ومن خلال الدراسة الميدانية تبين أن هناك الكثير من حالات الغش في صناعة الأخشاب منها استخدام الأخشاب القديمة كمادة أولية توهم المستهلك وهي في حقيقتها ليست بنفس المواصفات المطلوبة ، وكذلك بالنسبة لمكونات الأصباغ ذات نوعية رديئة بحيث لا تتحمل الرطوبة ، والغش كذلك في سمك الخشب من خلال قيام بعض النجارين باستخدام اردى أنواع الخشب عكس الذي يعرضه للمستهلك والسبب في ذلك عدم وجود رقابة وحماية للمستهلك ، كما يظهر الغش الصناعي في عملية كبس الأخشاب ونوعية الحشوات المستخدمة في عملية الكبس ، إذ يستخدم في حال الغش الصناعي بعض أنواع الأخشاب الرديئة التي يتم الحصول عليها من عمليات نقل وتفريغ البضائع أو ما يسمى خشب (أسكيب) أو استخدام فضلات الخشب بلوك أو mdf وهو ذات نوعية رديئة يستخدمها النجارون في الأعمال الخشبية على عكس الكبس الجيد الذي يستخدم به خشب بلوك أو الجام من عدة أنواع جيدة مثل الخشب الفلندي والروسي والماليزي.

عاشراً : السياسة الحكومية :- تعد صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة من القطاعات الصناعية الخاصة التي يعتمد أصحابها على التمويل الذاتي ، ويكون دور الحكومة ضعيفاً من حيث الدعم للقطاع الصناعي بشكل عام في حين كانت الدولة تمنح الصناعيين قروضاً بدون فوائد وتجهزهم بمواد أولية بأسعار مدعومة عن طريق دائرة التنمية الصناعية وتوفر تسهيلات مصرفية من أجل الاستيراد لأصحاب معامل النجارة المسجلين في مديرية التنمية الصناعية والذين لديهم هوية انتساب إلى غرفة التجارة واتحاد الصناعات مما يساعد الصناعي على تطوير العملية الصناعية لكن ذلك الدعم قد تراجع وأصبح النجار يعتمد في حصوله على مواده الأولية من السوق المحلي (السوق السوداء) ، كما ازدادت نسبة الضرائب وكذلك ارتفاع بدل الإيجارات للدولة وبصفة خاصة في صناعية حمدان إذ بلغ معدل بدل الإيجار الشهري ٧٥٠ ألف دينار (١٨) .

أحد عشر : التلوث البيئي :-

يعرف التلوث البيئي على أنه كل تغير كمي أو نوعي في مكونات البيئية الحية أو غير الحية لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه [١٩] ، وينتج التلوث عن كل فعل سلبي يفسد أو يلحق الأذى بالبيئة ، وتعد تفاعلات الإنسان مع الموارد الطبيعية في الميادين الاقتصادية المختلفة ومنها الصناعية أحد مصادر التلوث ، وفي تعريف آخر فإن التلوث الصناعي هو التغييرات والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة المترتبة عن ممارسات وأنشطة المنظمات الصناعية بفعل مخلفاتها وملوثاتها التي تتسبب في إلحاق آثار صحية سلبية بالإنسان فضلاً عن الأذى بمحتويات محيطه الحياتي بشكل أو بآخر [٢٠] ، وتعد مشكلة التلوث من المشكلات المهمة المؤثرة على صحة العامل والبيئية المحيطة به ، إذ تترك صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة أثاراً في البيئية ومنها التلوث الهوائي الناتج من تطاير نشارة الخشب والأتربة أثناء قطع الأخشاب وتشريحها مما يؤدي إلى إصابة الأيدي العاملة بالأمراض مثل أمراض الحساسية والربو ، وكذلك مادة الرزن التي تستخدم في صناعة المشاحيف تكون ذات رائحة كريهة جداً مما يعاني منها الأيدي العاملة والسكان الذين يسكنون قريباً من هذه الصناعة ، وكذلك التلوث الضوضائي الناتج من أصوات الآلات والمعدات والمكائن المستخدمة في تقطيع الأخشاب مما يترك أثراً كبيراً في العاملين وكذلك في السكان القريبين من المعامل وبصفة خاصة في المعامل التي تقع في الأحياء السكنية [٢١] .

أثنى عشر : مشكلة مخاطر العمل :- تعد مشكلة مخاطر العمل من المشكلات التي يعاني منها النجارون وبخاصة أثناء العمل ، إذ يتعرض العاملون لمخاطر عديدة عند عملهم على المكائن ، إذ يتعرض بعضهم لبتر أصابعه بسبب الإصابة بالشفرات الحادة أو مناشير القطع ، أو في أثناء انكسار الخشبة التي يعمل على تشكيلها العامل أثناء التصنيع على الماكنة أو تتطاير أشلاء منها فتصيب العامل بيده أو جزءاً من جسمه ، ويصبح خشب mdf أكثر خطراً أن لم يتم أخذ الاحتياطات اللازمة له حيث يحتوي هذا الخشب على مادة تسمى (urea - formaldehyde) التي تتناثر أثناء تقطيعه وهذه المواد تسبب آثاراً للعين والرئتين لذا يجب تقطيعه بحيث يكون في اتجاه التيار لأبعاد هذه المواد كما يجب ارتداء قناع واقٍ ، كما أن احتواء خشب mdf على كمية كبيرة من الغراء التي تؤدي إلى تلف الحد القاطع بسرعة [٢٢] .

ثالث عشر: مشكلة تخزين مادة الخشب :- تعد عملية تخزين الأخشاب من المشاكل التي تواجه صناعة الأخشاب في المحافظة ، إذ يتأثر الخشب بتقلبات الطقس من حيث الرطوبة والحرارة ، ويجب أن يرزم الخشب بقيود بلاستيكية أو شرائط حديدية ليبقى محافظاً على استقامته ، ويجب أن يعزل عن الأرض حتى لا يتأثر بالرطوبة ، كما أن الخشب الموجود في الأسواق يتميز بقلة جودته من حيث تصنيعه في بلد المنشأ حيث كان الخشب سابقاً يعامل معامله حرارية عند تقطيعه في بلد المنشأ لكي يجفف ويتخلص من الرطوبة بداخله ويغطس بأحواض من الشمع السائل ثم يجفف حتى لا يتأثر بالعوامل الخارجية ، أما الآن فتجار الخشب لا يستوردون

الخشب بهذه المواصفات الصناعية ، وبذلك فإن الخشب المستخدم يتصف بأنه رطب من الداخل عند تشريحه وتقطيعه وبالتالي يفقد استقامته عند تركه في العراء بدون رزم ، وهذه المشكلة تؤثر على الصناعيين عند التصنيع حيث تختلف جودة المنتج وتصبح أقل بعد التصنيع بفترة حيث يجف الخشب وهو مصنع فيتقلص وتقل أبعاده وقياساته [٢٣] ، وبالنسبة للصناعيين والنجارين فأنهم لا يتركون المواد الأولية والأخشاب خارج محلاتهم ولكن التجار هم من يترك بضاعته في العراء ، أما النجارون فيعانون من تشقق الأخشاب بعد فتره من التصنيع واعوجاج بعض المنتجات بسبب تقلص قياسات الخشب بعد جفافه مما يتسبب بمشاكل في تلف بعض المنتجات بعد التصنيع ، أما مشكلة الحشرات التي تعاني منها صناعة الأخشاب فهي تتمثل بوجود حشرة (الأرضة) التي تعيش على لحاء الخشب فهي تتلف بعض الأثاث والمنتجات الخشبية ولاسيما تلك الأخشاب التي يعاد استخدامها وتصنيعها مرة أخرى ومنها الأخشاب القديمة المستخدمة في البيوت من سقائف وسلالم وبعض الأثاث الذي يعاد تصنيعه مرة أخرى واستخدامه كمادة أولية ، إذ تكون بعض هذه الأخشاب مصابة بحشرة (الأرضة) مما يسبب للمصنعين مشاكل في إنتاجه علاوة على أن هذه الحشرة لا تقتات على الخشب الرطب بل تقتات على الأخشاب الجافة والمتهرئة [٢٤].

رابع عشر: مشكلة الإيجارات :- تعاني صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة من صغر مساحة المعامل وعدم وجود مكان كافٍ لتوسع المعامل ، بالنسبة لأصحاب معامل النجارة الذين لا يملكون معامل خاصة بهم يعانون من مشكلة الإيجارات ، حيث ارتفاع أسعار إيجارها المعامل ذات المساحات الكبيرة التي لا يقل إيجارها عن (٧٥٠) ألف دينار للشهر ،وكون هذه المناطق محاطة بمحلات تجارية التي تكون أسعار أيجارها مرتفعة وبالنظر لتقلبات السوق ولتأثره بمشاكل البلد والأزمات التي يمر بها ، فيلاحظ أن هذا القطاع يتأثر بهذه والأزمات مما يترتب على المؤجرين دفع الإيجار وقد يضطر إلى الاقتراض أو بيع منتوجه بأقل سعر أو بدون أرباح لدفع الإيجار [٢٥].

الاستنتاجات :

كان هدف الدراسة هو دراسة واقع التوزيع الجغرافي لصناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة ، والتحديات والمشكلات التي تواجهها وأظهرت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات وهي :-

١-أسهمت مقومات التوطن الصناعي التي تتمتع بها محافظة البصرة في توطن الصناعات الخشبية والأثاث وتحديد مواقعها الصناعية ، وبذلك يتباين التوزيع الجغرافي للصناعات الخشبية والأثاث في المحافظة من قضاء لآخر إذ يحتل قضاء البصرة المركز الأول في عدد المعامل بما نسبة (٤٧،٥%) من المجموع الكلي للصناعات الخشبية ، بينما يأتي بالمرتبة الثانية قضاء الزبير بنسبة (١٣،٨%) ومن ثم قضاء أبي الخصيب بالمرتبة الثالثة بنسبة (١٣،١٦%) فيما يأتي قضاء شط العرب بالمرتبة الرابعة بنسبة (٩،١ %) بينما تشكل الصناعات الخشبية في قضاء المدينة المرتبة الخامسة بنسبة (٧،٧%) ومن ثم قضاء القرنة بالمرتبة السادسة بنسبة (٧،١%) ، ويحتل أخيراً قضاء الفاو المرتبة السابعة بنسبة (١،٣%) من المجموع الكلي للصناعات الخشبية.

٢- كنتيجة مباشرة لمقومات التوطن الصناعي التي تتصف بها محافظة البصرة تنوعت صناعة المنتجات الخشبية في المحافظة لتشمل (١٠) أنواع من الصناعات الخشبية والتي تشمل صناعة الموبيليات وصناعة الأبواب والجرجوبة وصناعة الزوارق (المشاحيف) و صناعة النقش CNC وصناعة الجراخة وصناعة الرحلات المدرسية وصناعة الدوشمة وصناعة الأقفاص وصناعة المطابخ التركية وصناعة إطار الصور ، القسم الأكبر منها يعود إلى القطاع الخاص والبالغ (١٠٧٦) معملاً وبنسبة (٩٩،٧%) من المجموع الكلي لصناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة ، في حين كان نصيب القطاع العام بنسبة بلغت (٠،٣%) ، كما تتميز صناعة المنتجات الخشبية في محافظة البصرة بصغر حجمها إذ هي صغيرة الحجم بنسبة (٩٨،٨%) من المجموع الكلي لصناعة المنتجات الخشبية في المحافظة بينما تقل مساهمة الصناعات الخشبية المتوسطة بنسبة البالغة (٠،٨%) والكبيرة الحجم نسبته (٠،٣%) من المجموع الكلي للصناعات الخشبية في المحافظة.

٣-من خلال التوزيع الجغرافي للأيدي العاملة في الصناعات الخشبية في محافظة البصرة لعام ٢٠١٨ اتضح أن قضاء البصرة هو أكثر قضاء يحتوي على عمال لصناعة المنتجات الخشبية إذ بلغ عدد العاملين فيه (١٥٩٩) عاملاً بنسبة (٥٧،٥١%) في مختلف أنواع الصناعات الخشبية ثم يليه قضاء أبي الخصيب بالمرتبة الثانية بنسبة (٩،٦٤%) ومن ثم قضاء الزبير بالمرتبة الثالثة بنسبة (٩،٤٦%) ، ومن ثم قضاء شط العرب بنسبة (٨،١ %) ويأتي قضاء المدينة بعده بنسبة

(٩،١%) ومن ثم يأتي قضاء القرنة بنسبة (٥%) وأخيراً قضاء الفاو بنسبة (١،١%) من المجموع الكلي للعاملين في الصناعات الخشبية في المحافظة .

٤-بسبب اتباع العراق سياسة الباب المفتوح ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ أمام البضائع والسلع المستوردة الأجنبية من المنتجات الخشبية فضلاً عن انعدام الرقابة على السلع التي تدخل إلى العراق أدى إلى تدهور صناعة الخشب والأثاث من عدم قدرة الصناعات الوطنية المحلية على منافسة السلع المستوردة الأجنبية وذلك من حيث الجودة والنوعية والاسعار التي تضاهي منتجاتنا المحلية.

٥-تعاني صناعة الخشب والأثاث في محافظة البصرة من عدة مشكلات خاصة المتعلقة في سوء تخزين الأخشاب وتعرضها للرطوبة ورداءة نوعية المستوردة لبعض أنواع الأخشاب ، وعدم توفر قطع الغيار ذات المنشأ العالمي الجيد .

٦-فضلاً عن برمجة انقطاع التيار الكهربائي وكذلك صعوبات في التمويل المالي ومحدودية القروض المالية وارتفاع نسبة الفائدة التي بلغت بحدود ٦%.

٧- ارتفاع حدة المنافسة مع السلع الخشبية الأجنبية المستوردة وتفضيل المستهلك في محافظة البصرة للمنتجات الخشبية الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتوجات المصنوعة محلياً، مما يؤدي إلى عدم قدرة تلك المنتجات المحلية على منافسة تلك الصناعات الأجنبية من جانب وكذلك تراجع القدرات الإنتاجية بشكل كبير بالمقارنة مع القدرات التصميمية لهذه الصناعات .

التوصيات :-

توصلت هذه الدراسة لبعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير صناعة الخشب و الأثاث وتنميتها في محافظة البصرة ومنها :-

١ - تتبنى الجهات الحكومية ذات العلاقة النشاط الصناعي مثل غرفة صناعة البصرة واتحاد الصناعات العراقي فرع البصرة وغيرها بأعداد دورات تدريبية وتأهيلية لتطور مهارات العاملين وذلك من أجل تحسين نوعية منتجات صناعة الخشب والأثاث في المحافظة.

٢ - تقدم التسهيلات ومنح القروض المالية وتخفيض سعر الفائدة من المصرف الصناعي ودوائر التمويل المالي الأخرى للمصنعين لغرض تطوير وانشاء معامل للصناعات الخشبية .

٣ - منح أصحاب معامل النجارة أراضي كافية لأنشاء المعمل ولاسيما في المناطق الصناعية .

٤ - تخفيض نسبة الضرائب أو إعفائهم من الضرائب المتراكمة وتقليل حجم الديون في ذمة أصحاب المعامل وبصفة خاصة ديون البلدية المتراكمة من إيجارات المعامل الصناعية .

٥ - تفعيل دور السيطرة النوعية في منع دخول أي سلع من المنتجات الخشبية المستوردة ذات المواصفات الرديئة والمواد الأخرى التي تنافس إنتاج صناعة الأخشاب في محافظة البصرة.

٦ - توفير الطاقة الكهربائية وتخفيض سعر جباية الوحدة الكهربائية لأصحاب معامل الأخشاب بشكل مستمر عن طريق الشبكة الوطنية أو توفير المولدات الكبيرة وتوفير مادة الكاز أويل بشكل مستمر ودوري وضمن حصة شهرية ثابتة وبسعر مدعوم للتر الواحد من الكاز أويل وبحدود (٢٠٠) دينار.

٧-منع إنشاء منشآت صناعة الخشب والأثاث داخل الأحياء السكنية وذلك من أجل تجنب التلوث من نشارة الخشب والضوضاء الناتج عن الآلات والمكائن والمعدات .

٨-أصدار تشريعات تخص الضمان والتأمين الاجتماعي للأيدي العاملة في هذه الصناعة وكذلك تشديد الرقابة في تطبيق شروط البيئة والسلامة المهنية والصحية للعاملين للحد من مخاطر العمل .

الهوامش :-

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠١٨ .

٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة البصرة ،٢٠١٨.

٣- محمد أزهر سعيد السماك ، عباس علي التميمي ، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ،١٩٨٧،ص٧٩.

٤- عبد الغفور حسن كنعان المعماري ، اقتصاديات الإنتاج الصناعي ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، الأردن، ٢٠١٠ ،ص١٨.

٥- محمد ازهر السماك ، عباس علي التميمي ، مصدر سابق ، ص ٨٤.

٦- بشير عثمان ، مدير معمل نجارة أبو بشير لمخازن الخشب ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٩.

٧- جاسم كاظم علي ،مدير معمل نجارة ولاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٩.

٨- حسين عبود ، مدير معمل نجارة حسين ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٩/١/٣٠.

٩ - علاء جلال يعقوب يوسف ، مدير معمل نجارة جلال يعقوب ،مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢ /٢٠١٨/١٢.

١٠ - عامر محمد ، مدير معمل نجار ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٩.

١١ - صباح صاحب نعمة ،مدير معمل نجارة صباح ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٧.

١٢ - عدي ماريا ، مدير معمل نجارة الاخوين ، مقابلة شخصية ،بتاريخ ٢٠١٩/١/٧.

١٣- موفق احمد ، مدير معمل نجارة البارون ، مقابلة شخصية ،بتاريخ ٢٠١٩/١/٧.

١٤- زهير ثجيل عبد الزهرة ، مدير معمل نجارة أبو زهير ، مقابلة شخصية ، بتاريخ٢٠١٩/١/١.

١٥- خالد عبد الحسين ،مدير معمل نجارة الرحمن ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٨ .

١٦- انتصار رزوقي وهيب ، الغش الصناعي في تحديد توجهات المستهلك نحو المنتوج ، دراسة تحليلية مقارنة للطلب على منتجات الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية ومثيلاتها المستوردة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثالث والاربعون ، ٢٠١٥، ص٦١ .

١٧- ثائر محمود رشيد ، ربيع خلف رشيد ، الصناعة وحماية حقوق الملكية الفكرية في بيئة الاعمال الصناعية غير المنظمة في العراق ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ٢٠١٠،ص ٢١٥ .

١٨- ماجد يونس ، مدير معمل نجارة ، مقابلة شخصية ،بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٧.

١٩- أزهار جابر ، تلوث الهواء والماء أنواعه ،مصادره ، أثاره ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الانسانية ،العدد ١٢ ،مجلد ١٩، ٢٠١١، ص ٣ .

٢٠- عادل ذاكر النعمة ، وجدان حسن حمودي ، الإنتاج الانظف منهج عمل للتقليل الصناعي بالتطبيق على الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي بالموصل ، مجلة تنمية الرافدين ،مجلد ٣٤، العدد ١٠٧،لسنة ٢٠١٢،ص٧٠.

٢١- حسين عبد الواحد ، مدير معمل نجار ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٩ .

٢٢- عامر الزهر ، مدير معمل نجارة ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٠.

٢٣ - حسام عيسى علي ، مدير معمل نجارة العامري ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٩/١/٢.

٢٤- فريد هاشم ، مدير معمل نجارة الكوثر ، مقابلة شخصية ،بتاريخ ٢٠١٩/١/٢ .

٢٥- علي عبد الزهرة ، مدير معمل نجارة ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٥/ ١/ ٢٠١٩.

المصادر:

أولاً: الكتب والاطاريح والدوريات :

١- جابر ، أزهار ، تلوث الهواء والماء أنواعه ،مصادره ، أثاره ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الإنسانية ، المجلد (١٩) ، العدد ١٢، ٢٠١١.

٢- رشيد ، ثائر محمود ، ربيع خلف رشيد ، الصناعة وحماية حقوق الملكية الفكرية في بيئية الأعمال الصناعية غير المنظمة في العراق ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،٢٠١٠.

٣- السماك ، محمد أزهر سعيد، عباس علي التميمي ، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ،١٩٨٧.

٤- المعماري ،عبد الغفور حسن كنعان ، اقتصاديات الإنتاج الصناعي ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، الأردن، ٢٠١٠ ،ص١٨.

٥- النعمة ، عادل ذاكر ، وجدان حسن حمودي ، الإنتاج الأنظف منهج عمل للتقليل الصناعي بالتطبيق على الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي بالموصل ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (٣٤) ، العدد (١٠٧) ،٢٠١٢.

٦- وهيب ، انتصار رزوقي ، الغش الصناعي في تحديد توجهات المستهلك نحو المنتوج ، دراسة تحليلية مقارنة للطلب على منتجات الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية ومثيلاتها المستوردة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثالث والاربعون ، ٢٠١٥.

ثانياً: الدوائر الحكومية :

١-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة البصرة، ٢٠١٨.

٢-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة البصرة ،٢٠١٨.

ثالثاً : المقابلات الشخصية :

١-بشير عثمان، مدير معمل ابو بشير للمخازن الخشب ، مقابلة شخصية، بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٩ .

٢-جاسم كاظم علي، مدير معمل نجارة ولاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٩ .

٣-حسام عيسى علي ، مدير معمل نجارة العامري ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٩/١/٢.

٤-حسين عبد الواحد ، مدير معمل نجارة ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٩ .

٥-حسين عبود، مدير معمل نجارة حسين ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٣٠/ ٢٠١٩/١ .

٦-خالد عبد الحسين ، مدير معمل نجارة الرحمن ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٨/ ٢٠١٨/١٢ .

٧-زهير ثجيل عبد الزهرة ، مدير معمل نجارة أبو زهير ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٩/١/١ .

٨-صباح صاحب نعمة، مدير معمل نجارة صباح ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ١٧/ ٢٠١٨/١٢ .

٩-عامر الزهر، مدير معمل نجارة ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٠ .

١٠-عامر محمد ،مدير معمل نجارة ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٩ .

١١-علاء جلال يعقوب يوسف ، مدير معمل نجارة جلال يعقوب ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢

١٢- عدي ماريا ، مدير معمل نجارة الأخوين ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٩/١/٧.

١٣- علي عبد الزهرة ، مدير معمل نجارة ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٩/١/٥ .

١٤- فريد هاشم، مدير معمل نجارة الكوثر ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٩/١/٢ .

١٥- ماجد يونس ،مدير معمل نجارة ، مقابلة شخصية، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٧.

١٦- موفق أحمد ، مدير معمل نجارة البارون ،مقابلة شخصية ،بتاريخ ٢٠١٩/١/٧.